الحدث

تجتمع الدول المعنية بالشأن الليبي، والخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، ومن الجوار الافريقي، مجدداً في برلين، لبحث التطورات في هذا البلد منذ مؤتمر برلين الليبي الاول في يناير 2020. وتدفع هذه التطورات بشكل عام للتفاؤل، لكن رعاة المؤتمر يدركون ان الشياطين تكمن في التفاصيل

برلين 2 الليبي

تحديات مختلفة في مرحلة السلام الهش

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تستضيف العاصمة الألمانية برلين، اليوم الأربعاء، اجتماعاً دولياً لاستكمال البحث في الملف الليبي، والتطورات التي طرأت عليه، منذ عقد برلين مؤتمرها الدولي الأول حول ليبيا، في 19 يناير/ كانون الثاني 2020، على مستوى رئاسي، جمع 16 دولة ومنظمة دولية. ويجري المؤتمر اليوم بمشاركة ليبية رسمية، بخلاف المؤتمر الماضي، كما يأتي وسط تبدلات مشجعة في المشهد الليبي، ساهمت عوامل عدة في الدفع إليها، وأهمها الانخراط الأميركي وفشل الدول الراعية لأي من أفرقاء الحرب في أجندتها، بالإضافة إلى صراعات جيوسياسية في المنطقة حتّمت تفاوض الدول الراعية لحرب ليبيا حول التهدئة، لكن المؤتمر الجديد يأتي أيضاً وسط تحديات جديدة - قديمة تعيشها ليبيا، ينبغي أيضاً لحلّها توفر إرادة محلية وتوافق الدول المعنية حولها، واستمرارها العمل على إدارة خلافاتها.

ويُحسب لمؤتمر برلين الليبي، في بداية العام الماضي، بأنه كان أكثر المحاولات الدولية جدّية، منذ أعوام طويلة، لحلّ الأزمة الليبية، والحرب التي دارت في هذا البلد منذ سقوط نظام معمّر القذافي عام 2011، ولكن خصوصاً منذ إطلاق اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي وصف دائماً بـ«الرجل القوي» في الشرق الليبي، في إبريل/ نيسان 2019، عملية عسكرية لاقتحام العاصمة الليبية طرابلس، وإسقاط حكومة الوفاق، التي كانت قد انبثقت عن اتفاق الصخيرات المغربي، الموقع بين أطراف الصراع الليبي في 2015. وتكمن أهمية مؤتمر برلين الأول، في محاولته معالجة الأزمة، عبر اجتماع الدول الخارجية المعنية بها، والمؤثرة فيها، وهو استنتاج تأكد منذ سنوات، مع كثرة اللاعبين الدوليين في ليبيا، والذين اصطفوا وتحالفوا في ما بينهم لدعم هذا الطرف أو ذاك. وعقد المؤتمر حينها، وفق خلاصة للمبعوث الأممي السابق إلى ليبيا غسان سلامة، الذي اعتبر أن حلّ الأزمة يجب أن يكون ضمن منهجية «من الخارج إلى الداخل»، بعدما اشتكى كثيراً خلال توليه منصبه من التدخلات الخارجية التي تعرقل الحلّ الليبي. وتنظم برلين مؤتمر اليوم، كما السابق، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وجاءت الدعوة للمؤتمر من وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، والأمين العام لأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس. وأكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو، أول من أمس، على «تويتر»، مشاركتها، مضيفة «سنعمل على الدفع نحو إحراز تقدم في اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك احترام حظر الأسلحة وسحب المرتزقة»، كما أشارت أيضاً إلى أن الهدف «هو الدفع نحو تنفيذ خريطة الطريق السياسية و(إجراء) الانتخابات». ويعقد الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة ومصر وروسيا وإيطاليا وفرنسا والمغرب والإمارات وتركيا وتونس والجزائر والصين وبريطانيا، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وبخلاف مؤتمر برلين الأول، تحضر ليبيا أعمال الاجتماع، بشكل رسمي، ممثلة برئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة، ووزيرة الخارجية نجلاء المنقوش. وكان حفتر ورئيس حكومة الوفاق السابقة فائز السراج موجودين في برلين عام 2019 خلال عقد المؤتمر، واجتمع كل منهما بشكل منفصل مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، لكنهما لم يحضرا المؤتمر ولم يلتقيا، وسط تصاعد الصراع حينها، واستمرار رهان الدول الداعمة لحفتر، أي محور مصر والإمارات ومعهما فرنسا وروسيا، على إمكانية الدعم العسكري لصالح معسكر الشرق الليبي. ومن الممكن أن يحضر رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، اليوم، بالتعاون مع وزير الخارجية الألماني ماس، والأمين العام لأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس. وأكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو، أول من أمس، على «تويتر»، مشاركتها، مضيفة «سنعمل على الدفع نحو إحراز تقدم في اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك احترام حظر الأسلحة وسحب المرتزقة»، كما أشارت أيضاً إلى أن الهدف «هو الدفع نحو تنفيذ خريطة الطريق السياسية و(إجراء) الانتخابات». ويعقد الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة ومصر وروسيا وإيطاليا وفرنسا والمغرب والإمارات وتركيا وتونس والجزائر والصين وبريطانيا، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وبخلاف مؤتمر برلين الأول، تحضر ليبيا أعمال الاجتماع، بشكل رسمي، ممثلة برئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة، ووزيرة الخارجية نجلاء المنقوش. وكان حفتر ورئيس حكومة الوفاق السابقة فائز السراج موجودين في برلين عام 2019 خلال عقد المؤتمر، واجتمع كل منهما بشكل منفصل مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، لكنهما لم يحضرا المؤتمر ولم يلتقيا، وسط تصاعد الصراع حينها، واستمرار رهان الدول الداعمة لحفتر، أي محور مصر والإمارات ومعهما فرنسا وروسيا، على إمكانية الدعم العسكري لصالح معسكر الشرق الليبي. ومن الممكن أيضاً أن يحضر رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة المؤتمر

فتح الطريق في غضون أيام

ربطت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، امس الثلاثاء، بين فتح الطريق الساحلي (سرت - مصراتة) والانتهاء من اعمال صيانته وتأمينه التي ستنفذ خلال الايام المقبلة، مضيفة انها مستمرة في اجتماعها في جولاتها الصباحية لمتابعة ذلك. وقالت اللجنة، في بيان ختامي صدر اثر اجتماعها في سرت على مدار يومين بحضور ممثلين عن بعثة الامم المتحدة في ليبيا، ان اعضاءها اجروا زيارات للطريق للوقوف على حالته وصلاحيته للمرور.

يحضر رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة المؤتمر

سيؤكد المؤتمر على إجراء الانتخابات وخروج المرتزقة

القول إن مؤتمر برلين الأول، الذي حضره في ذلك الحين وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو، وإن شكّل منعطفاً لجهة التزام الدول المعنية بالصراع بفكّ يدها، ووقف النار، إلا أن ذلك لم يحصل إلّا بعد تدخل تركي عسكري داعم لغرب ليبيا، وذلك على الرغم من أن أهم إنجازات المؤتمر السابق كانت تشكيل لجنة عسكرية مشتركة (5+5)، من فريقي الصراع، لبحث وقف إطلاق النار. وشكّل المؤتمر أيضاً، بشكل أو بآخر، عودة الانخراط الأميركي في الملف الليبي بجدية، وهو ما تبدى لاحقاً من خلال نشاط نائبة سلامة، المستقيل في مارس/ آذار من العام ذاته، الأميركية ستيفاني وليامز، التي ادارت عملية أممية سياسية، ومساراً للوصول إلى خريطة طريق للحل نتجت عنه ولادة الحكومة الانتقالية الليبية، التي تسلمت مهامها في مارس الماضي. ولا يخفى أن اللقاء الألماني الأول جاء أيضاً بدافع الهلع الأوروبي من موجة هجرة غير شرعية قوية عبر الأراضي الليبية من أفريقيا، وبتصميم أميركي على منع موسكو من تثبيت أقدامها في ليبيا، بعدما أرسلت مرتزقتها من شركة «فاغنر» لدعم حفتر. وأفضى التدخل التركي في غرب ليبيا إلى ما يشبه خط تماس بين الفريقين، عند خط سرت الجفرة، وسط البلاد، وجعل لأنقرة كلمة مهمة في رسم استكمال معالم الحلّ الليبي، وهو ما تزامن مع صراع لها في شرق المتوسط مع اليونان على حقوق التنقّب عن الغاز.

بناء على هذه الخلفية، يأتي مؤتمر برلين الثاني اليوم لاستكمال تنفيذ مخرجات المؤتمر الأول، والتي لم تتحقق فعلياً لولا معطيات الأرض والضغط الأميركي.

وإذا كان المؤتمر الأول قد عقد فيما كانت ليبيا على مفترق طرق، بين الحلّ أو انزلاق النزاع أكثر، واحتمال انفلاشه بقوة إلى دول الجوار، ما يهدد أوروبا، فإن ليبيا طرق، بين سلام ووقف إطلاق نار هشّين، لكنهما يحظيان بدعم دولي، ونزوات بعض الأفرقاء السياسيين في الداخل، التي لا تزال حاضرة بقوة، وهم يحاولون حجز مقاعد لهم في مستقبل البلاد السياسي. ومن وجهة نظر عملية، فإن هذا المستقبل يجب أن يكون ثمرة انتخابات رئاسية وتشريعية مقرّرة بحسب خريطة الأمم المتحدة، في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وهو موعد سيشدد المجتمعون على الالتزام به. ويواجه الموعد «عراقيل دستورية وقانونية» عليها أن تحسم مع بداية يوليو/ تموز المقبل، كما لا تزال عقدة المرتزقة والقوات الأجنبية الموجودة في هذا البلد بلا حلّ، وهي كانت أحد أسباب فشل إعادة فتح الطريق الساحلي، الأحد الماضي، بين سرت ومدينة مصراتة في الغرب.

وشملت الأجندة الرسمية للمؤتمر التي أعلنت في بداية شهر يونيو/ حزيران الحالي «النقاش حول التحضير للانتخابات، وانسحاب القوات الأجنبية من ليبيا». وقالت وزارة الخارجية الألمانية إن المؤتمر سيبحث التقدم في ليبيا الذي طرأ منذ مؤتمر برلين الأول، وسيناقش «الخطوات اللاحقة الضرورية للوصول إلى استقرار دائم». وأضافت أن «التركيز سيكون على التحضير لانتخابات وطنية في 24 ديسمبر، وانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا وفق اتفاق وقف إطلاق النار (في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي)، كما ستجري مناقشة الخطوات اللازمة لتشكيل قوات أمنية ليبية موحدة». وأكد السفير الأميركي في طرابلس، المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، أول من أمس الإثنين، مشاركة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في المؤتمر، مضيفاً أن بلاده وبرلين وشركاؤهما «سيعيدون تأكيد دعمهم لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في الوقت الذي تواصل فيه أهم مهامها، وهي التحضير للانتخابات الوطنية».

وسربت، أول من أمس الإثنين، ما قيل إنها مسودة أولية للبيان الختامي للقمة، تتضمن 51 نقطة، وتدعو إلى الانسحاب الفوري للمرتزقة الأجانب من ليبيا، وتقديم الدعم القوي للسلطات الليبية من أجل إجراء الانتخابات في موعدها. وتتكون المسودة من 6 أجزاء هي المقدمة، الأمن، العملية السياسية، الإصلاحات الاقتصادية والمالية، الامتثال للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والمتابعات.

وفي طرابلس، أكدت مصادر مقربة من وزارة الخارجية الليبية، لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة ستحمل معها إلى المؤتمر رؤيتها للوضع في البلاد، وأن إصاطتها ستركز على ملف إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية والحد من تأثير التدخلات الخارجية في ليبيا، كونها أقصر الطرق لإنجاح العملية السياسية. وقالت المصادر إن الرؤية الليبية ستتضمن مضمون تقارير اللجنة العسكرية المشتركة بشأن استحالة تطبيق بنود الاتفاق العسكري، دون إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، وأن هذا الجانب ناقشته المنقوش مع مسؤولي الدول الذين التقتهم أخيراً، وأخرهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة.

ويأتي المؤتمر أيضاً، وسط عودة أجواء الضغط التي يمارسها حفتر. ورأى الباحث السياسي الليبي مصطفى البرق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حراك حفتر العسكري نحو الجنوب وتعثر فتح الطريق الساحلي وعرقلة التوصل إلى قاعدة دستورية للانتخابات وامتناع مجلس النواب عن اعتماد الميزانية للحكومة، كلها من ملامح توتير الوضع.

نورلاند يحذر

حذّر السفير الأميركي الى ليبيا، ريتشارد نورلاند، من «كل التصعيد ومن التدخل العسكري الأجنبي الذي من شأنه إطالة امد الصراع في ليبيا بلا داع». وقال نورلاند إن واشنطن تسعى الى «ليبيا موحدة ومستقرة وذات سيادة دون تدخل اجنبي، ودولة قادرة على محاربة الإرهاب داخل حدودها»، مشيراً الى الجماعات المتمردة في تشاد التي دُربت وحصلت على اسلحة نارية في ليبيا بمساعدة مجموعة «فاغنر» الروسية، محذرا ايضا من خطر «داعش».

فشلت الدبيبة الأحد الماضي في فتح الطريق الساحلي بين سرت ومصراتة (Getty)

شرق غرب

الأردن: المتهمان بقضية «الفتنة» يطلبان شهادة الأمير حمزة

عقدت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الثلاثاء، جلستها الثانية للنظر بـ«قضية الفتنة»، المعروفة بـ«قضية الأمير حمزة»، الأخ غير الشقيق للملك الأردني عبد الله الثاني، والتي يحاكم فيها الشريف حسن بن زيد والرئيس الأسبق للديوان الملكي، باسم عوض الله. واستمعت المحكمة لآخر شهود النيابة العامة في القضية، فيما قال محامي عوض الله، محمد عفيف، إن موكله وبن زيد طلبا حضور الأمير حمزة (الصورة) للإدلاء بشهادته في القضية.

(العربي الجديد)

تدهور صحة الأسير إياد حريبات

أكّد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الثلاثاء، أن تدهوراً خطيراً طرأ على صحة الأسير إياد حريبات (39 عاماً) من بلدة دورا جنوب الضفة الغربية، حيث يواجه خطراً حقيقياً في مستشفى سوروكا الإسرائيلي، الذي نُقل إليه أول من أمس من سجن «ريمون». وأوضح النادي أن إدارة سجون الاحتلال ارتكبت جريمة بحقّ حريبات المعتقل منذ 2002، والمحكوم بالسجن مدى الحياة، مشيراً إلى مماطلتها المتعمدة في نقله للمستشفى.

(العربي الجديد)

تجارب إسرائيلية لاعتراض المسيرات

أعلن رئيس وحدة البحث والتطوير في جيش الاحتلال الإسرائيلي، العميد ينيف روتيم، أول من أمس الإثنين، أن جيش الاحتلال أجرى أخيراً تجارب ناجحة في اعتراض المسيّرات والصواريخ من خلال ضربها بأشعة ليزر محمولة على مقاتلات جوية. وقال روتيم إن الانتقال لاتمام تصنيع هذه المنظومة سيستغرق بين 3 و4 سنوات لتطوير أول نموذج نهائي منها، والتي أمل بـ«نشرها في محيط غلاف غزة».

(العربي الجديد)

تونس: الغنوشي يرحب بمقترح لقاء سعيّد

أعلن رئيس حركة «النهضة» في تونس، راشد الغنوشي (الصورة)، أنه التقى أمس الثلاثاء، مستشاره السابق المستقيل من الحركة، لطفي زيتون، بطلب من الأخير،

مضيفاً أن اللقاء دار حول اقتراح زيتون عقد لقاء بين الغنوشي والرئيس التونسي قيس سعيّد للتداول في الأوضاع التي تمر بها البلاد. وقال الغنوشي إنه «حرصاً منه على الوفاء لقناعته الثابتة أنه لا سبيل لحل المشاكل إلا بالحوار بحثاً عن توافقات»، فقد رحب بترتيب اللقاء المقترح.

(العربي الجديد)

الجزائر: اعتقال 11 عضواً في «رشاد»

أعلنت السلطات الأمنية الجزائرية، أمس الثلاثاء، اعتقال 11 عضواً في حركة «رشاد» المعارضة، التي أسّستها قيادات سابقة في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، والتي صنفتها الجزائر إرهابية. وقال الأمن الجزائري، إنه اعتقل 4 أعضاء من الحركة في قسنطينة شرقي البلاد، مضيفاً أنه جرى تفكيك شبكة لها تضم 9 أشخاص حيث قررت محكمة الذرعان حبس 4 منهم، والإبقاء على 5 آخرين قيد الرقابة القضائية.

(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

الجزائر... برلمان أم «لجنة مساندة»؟

عثمان لحياني

ما ظهر من نتائج الانتخابات النيابية المبكرة في الجزائر هو فقط النتائج التقنية التي تُوزع بموجبها المقاعد على الأحزاب والمستقلين، أما النتائج السياسية، وهي المخرجات الحقيقية لكل انتخابات، فستظهر في غضون أشهر أو سنة على الأكثر.

رفعت السلطة السياسية سقف انتظاراتها من هذه الانتخابات، ووصفتها بمحطة تاريخية ستسمح بتركيز مؤسسة شرعية قوية، ورفعت القوى السياسية المُشاركة في الاستحقاق، انتخابات 12 يونيو/ حزيران الحالي إلى مستوى استحقاق المنعطف التاريخي، طبيعة الظرف السياسي الذي جاءت فيه الانتخابات، ما بعد الحراك الشعبي، تعطي لهذا الاستحقاق بشكل أو بآخر أهمية ما، لكن كل ذلك مرتبط بالأساس بما سيحصل من متغيّرات في الممارسة النيابية، وفي مستوى أداء البرلمان المقبل، وما إذا ستسمح التوازنات للبرلمان بأن يكون برلماناً بحق، أم مجرد «لجنة مساندة» للرئيس.

ثمة امتحانان في الفترة الأولى على الأقل، يمكن أن تتكشف فيهما طبيعة البرلمان المقبل، وتبرز ملامح أدائه مقارنة بالبرلمانات السابقة التي كانت تهيمن عليها الأغلبية الرئاسية، إذ إنه بعد تشكيل الحكومة خلال أسابيع قليلة، ستقدم الأخيرة برنامج عملها، وقبل نهاية السنة الحالية، ستقدم قانون الموازنة السنوية لعام 2022. الاتجاهات العامة لمناقشة الخطة الحكومية والموازنة، ستعطي للجزائريين فكرة عن البرلمان الجديد، ومستوى الروح النقدية. ستبرز النتائج السياسية للانتخابات النيابية أكثر مع مرور الوقت، بحيث يصبح الحكم ممكناً على أداء البرلمان والنواب، من حيث استرجاع الصلاحية الأساسية للبرلمان وهي التشريع، لأنه ومنذ انتخابات برلمان عام 1997، وحتى حل البرلمان الماضي، لم يحدث أن بادر البرلمان بمبادرة تشريعية أو مشروع قانون واحد، كل ترسانة القوانين النافذة طرحتها الحكومة. أكثر من ذلك، سيكون ممكناً فحص النتائج السياسية للانتخابات، لمعرفة ما إذا كانت فعلاً تكريساً لقاعدة تغيير أم مجرد تحايل سياسي على مطلب التغيير الشعبي.

من السابق لأوانه الحكم على المشهد، لكن المؤشرات الأولى في الواقع لا تطمئن. إطلاق كتل المستقلين ونواب أحزاب الموالاة مبكراً لبيانات الولاء للرئيس عبد المجيد تبون، يوحي بأنّ الأغلبية النيابية تتجه لتحويل البرلمان إلى «لجنة مساندة» كما كان الأمر مع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

خاص

مصر: موازنة بين تركيا واليونان وقبرص

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تعمد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي توجيه رسائل طمأنة إلى اليونان خلال استقباله رئيس وزرائها كيرياكوس ميتسوتاكيس، أول من أمس الإثنين في القاهرة، حيث عاد للحديث عن «تضامن مصر مع اليونان ضد أي انتهاك يجري بحقها في البحر المتوسط»، قاصداً بذلك المناوشات التركية مع اليونان وقبرص على المستويات الميدانية والسياسية والقانونية. وقال السيسي عقب لقائه ميتسوتاكيس، إنه يشجع «تعزيز آلية التعاون الثلاثي القائمة بين مصر وقبرص واليونان لمواصلة التنسيق السياسي والتعاون الفني بين الدول الثلاث، وضرورة العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الآلية تحديداً، بحكم تفرد تلك العلاقة وتلاقي المصالح المشتركة نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة». وشدد السيسي على «أهمية خروج القوات الأجنبية كافة والمرتزقة من الأراضي الليبية من دون مماطلة، وتفكيك الميليشيات المسلحة بما يضمن عودة ليبيا لأبنائها، واستعادتها لسيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها».

وفسرت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، هذه المواقف بأنها في إطار تخطيط وتنسيق داخلي بين مواقف وتصريحات الرئيس المصري ووزير خارجيته سامح شكري تجاه ليبيا. فمع اعتراف المصريين في القاهرة بتحقيق تقدم كبير على صعيد التقارب مع أنقرة، يستقر الأمر على الاتصار تصريحات إيجابية صريحة من السيسي حول هذا الملف إلا بعد تسوية جميع القضايا العالقة، وبعد اللقاء المرتقب بين وزيري خارجية البلدين؛ سامح شكري ومولود جاووش أوغلو، المتوقع أن يُعقد هذا الصيف، قبل اتفاق البلدين على تبادل السفراء والتمثيل الدبلوماسي الكامل.

وأوضحت المصادر أنّ النظام المصري لا يرغب في استمرار حالة التخوف اليونانية القبرصية من التقارب مع تركيا، لأسباب عدة، أبرزها أهمية الدور الذي أدته أثينا ونيقوسيا في الدفاع عن المصالح المصرية في المحيط الأوروبي بالتصويت ضد توقيع عقوبات في بعض المناسبات على مصر، والحد من آثار الإشكالات الحقوقية والسياسية التي تثير بين الحين والآخر حساسيات مع القاهرة، فضلاً عن اعتبارها سبيلاً مهماً للتفاهم مع قوى أوروبية أكبر، تولي اهتماماً للدفاع عن مصالح اليونان وقبرص مع تركيا، وبالأخص فرنسا.

وقالت أن مصر لا ترغب، وفق المصادر، في أي وقت بعد الآن أن تلقي بثقلها على جانب واحد، خصوصاً في المجالات الاقتصادية، لا سيما أنّ التعاون مع اليونان وقبرص في الطاقة سيبقى من الملفات الواعدة بمزيد من التقدم، حتى في حالة انخراط تركيا مع مصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي في تنسيق بالمجال ذاته، وسواء انضمت تركيا أو لم تنضم إلى منتدى غاز شرق المتوسط. والقلق الأكبر الذي يسيطر على اليونان وقبرص حالياً يتعلق بمستقبل الطاقة في المنطقة.

إلّا أنّ هناك أسباباً أخرى لتصريحات السيسي المطمئنة لليونان أخيراً، يتمثل أحدها بحسب المصادر، في تجدد الحساسيات مع تركيا بسبب تصريحات ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في أعقاب حكم الإعدام الجماعي الذي صدر ضد 12 من قيادات وأعضاء الإخوان المسلمين في قضية اعتصام رابعة الأسبوع الماضي. وأثارت التصريحات حفيظة المخابرات العامة والأمن الوطني تحديداً، لا سيما أنه سبق أن طلبت القاهرة من أنقرة صراحة وقف التصريحات من هذا النوع مع المضي قدماً في المفاوضات «الاستكشافية» بشأن العلاقات بين الطرفين. وذكرت المصادر أن «عودة أقطاي للتدخل في الشأن المصري» تعطي ذريعة لمعارض التقارب أو المستفيدين من استمرار القطيعة، من داخل النظامين الحاكمين، بالاستمرار التام في تسويق مواقفهم المتعصبة التي لا تخدم الطرفين. وهؤلاء تلقفوا، بحسب المصادر الدبلوماسية المصرية، تصريحات أقطاي الأخيرة وحاولوا ترويج مواقفهم من خلالها، على عكس رغبة الإدارة المصرية السياسية، التي ترى أن الوقت مناسب تماماً للتقارب وتجاوز خلافات منعاً لتكرار استنزاف البلدين استراتيجياً.

وكان أقطاي انتقد، في مقال قبل أيام، أحكام الإعدام التي صدرت بحق قياديين وأعضاء بجماعة الإخوان المسلمين، وقال إنه «من المؤكد تماماً أن لا علاقة لها بالعلاقة الإطار بين العدالة وبين قرارات الإعدام السياسية، لا سيما وأنها أصبحت ديدناً عقب الانقلاب العسكري».

أما السبب الآخر لمواقف السيسي، إلى جانب مسألة صراعات أقطاي، فيتمثل في تأخر استجابة الأتراك لمطالب مصرية بشأن ليبيا، كبدء جدولة انسحاب العناصر التركية خلال العام الحالي، والالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وعدم إدخال أسلحة جديدة إلى الأراضي الليبية، ووقف جلب العناصر الأجنبية (المرتزقة)، والمضي قدماً في إعادة المقاتلين غير الليبيين إلى أراضيهم. وأوضحت المصادر أنّ تصريحات وزير الدفاع التركي خلوصي اكار المتكررة بشأن اعتبار أن بلاده لا تلعب دور «قوة أجنبية» في ليبيا، نظراً لاتفاقية الأمنية الموقعة مع حكومة الوفاق السابقة، حملت رداً غير مباشر على الشروط المصرية. وبحسب المصادر، فإنّ تأخر استجابة تركيا لهذه الشروط ومحاولة الالتفاف عليها، فضلاً عن ضبطها بالضغوط المصرية الجديدة على طرابلس لمراجعة الأوضاع المستقرة مع أنقرة، ربما يسهم في إبطاء تحقيق التطبيع التام في العلاقات الثنائية، لكنها «لن توقف التواصل المستمر بالفعل بوتيرة متصاعدة على مستويات عدة».

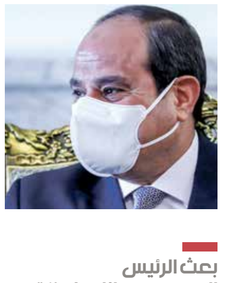

بعث الرئيس المصري برسالة طمأنة إلى اليونان

متابعة

مفاوضات فيينا: طهران تستعد لاسترجاع المليارات

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

في وقتٍ لم يُحدّد فيه بعد الموعد الرسمي لاستئناف المباحثات النووية غير المباشرة بين واشنطن وطهران في فيينا، بعد انتهاء الجولة السادسة يوم الأحد الماضي، ظل منسوب التفاؤل لدى الجانب الإيراني بالتوصل إلى اتفاق فيها مرتفعاً، كان الاتفاق بات تحصيل حاصل. وفي السياق، دعا الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس الثلاثاء، في اجتماع للجنة الاقتصادية الحكومية، المصرف المركزي الإيراني إلى «ضرورة الاستعداد للإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة ودخولها إلى نظام التبادلات المالية»، مؤكداً «الإسراع في تأمين السلع الأساسية والمواد الخام لإنتاج في الداخل سريعاً، واستخدام التعاملات المالية الدولية لتعزيز عملية الإنتاج». وفي مستهل الاجتماع، قدّم المصرف المركزي الإيراني تقريراً حول الاستعدادات والتحضيرات لتحرير الأموال الإيرانية بعد رفع العقوبات، التي قال روحاني عنها أول من أمس الاثنين إنها «باتت وشيكة».

ولا توجد أرقام رسمية معلنة عن حجم الأموال الإيرانية المجمّدة في الخارج، لكن ثمة تقارير إعلامية تُقدّر أنها أكثر من 40 مليار دولار، منها أرصدة إيرانية في دول صديقة لطهران، مثل الصين والعراق اللذين يرفضان الإفراج عنها التزاماً بالعقوبات والضغوط الأميركية.

وحول تطور المفاوضات، كشف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي أمس، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، عن «تفاهم عام قد حصل حول جميع الخلافات بين الطرفين» في مباحثات فيينا، مشيراً إلى أن «وثائق الاتفاق باتت جاهزة وتوصلنا إلى مسودة شفافة من دون غموض في جميع اللجان» المنبثقة عن المفاوضات، حول تحديد العقوبات التي يجب أن ترفعها واشنطن، والتعهدات النووية التي يتعين على إيران تنفيذها، ولجنة الترتيبات اللازمة لعودة الطرفين إلى تعهداتهما. ونقلت عنه وكالة «إرنا» الإيرانية قوله إن الجولة السابعة قد تكون الأخيرة، لكنه أكد أن التوصل إلى الاتفاق بات رهن القرار السياسي للأطراف الأخرى وإرادتها.

وعما إذا كان الاتفاق سيحصل خلال الفترة المتبقية لحكومة روحاني، التي تنتهي في 3 أغسطس/آب المقبل، أفاد ربيعي بأنه «إذا كانت الأطراف الأخرى مستعدة، فلا مانع أمام الحكومة لإكمال المفاوضات والتوصل إلى اتفاق، لكن إن لم يحصل الاتفاق النهائي حتى نهاية الفترة القانونية للحكومة، فمسؤولية التفاوض والقرار حول تفاصيل المفاوضات تقع على عاتق الحكومة المقبلة».

أعلن روحاني أول من أمس أن رفع العقوبات «بات وشيكاً» (الأناضول)

وندد ربيعي بموقف الخارجية الأميركية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي أجريت يوم الجمعة الماضي، الذي وصفها بأنها «لم تكن عادلة وحرة»، معتبراً أن «هذه التصريحات ليست جديدة وغريبة ونسمعها منذ سنوات، ونعتبرها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية الإيرانية، وتتعارض مع القوانين الدولية». وأضاف المتحدث الإيراني أن الولايات المتحدة «ليست في موقع يخولها التصريح حول عملية الانتخابات الإيرانية»، مشيراً إلى أن هناك انتقادات مماثلة تطرح حول الانتخابات الأميركية.

إلى ذلك، كشف عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية شهريار حيدري، لوكالة «تسنيم» الإيرانية، عن تشكيل لجنة عليا لتقييم مفاوضات فيينا، لافتاً إلى أن اللجنة ستكون تحت إشراف المجلس الأعلى للأمن القومي، وستكون من أعضاء المجلس وبرلمانيين واثنين من أعضاء الحكومة. وأضاف حيدري أن اللجنة ستناقش تطورات مباحثات فيينا، وتتخذ قرارات ليطرحها كبير المفاوضين الإيرانيين كمقترحات للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الجولة المقبلة للمفاوضات.

من جهتها، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس، أن رئيس أركان جيش الاحتلال الجنرال أفيف كوخافي، الذي يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة، أبلغ رئيس القوات الأميركية المشتركة مايك مالي، ووزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، معارضة إسرائيل للاتفاق النووي الجديد. وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فإن كوخافي استعرض ما اعتبره «ثغرات في الاتفاق الجديد ستتيح لإيران المضي في مشروعها النووي، وفي بسط نفوذها في المنطقة». وأفادت الإذاعة بأن كوخافي أوضح وجوب فعل كل شيء لمنع إيران من الحصول على قوة نووية. كما بحث مع الطرف الأميركي مسألة سلاح حزب الله في لبنان وقوته العسكرية وتزوّده بصواريخ دقيقة. ويأتي ذلك في الوقت الذي اتهمت مصادر في الحكومة الإسرائيلية الجديدة رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو بمحاولة ضرب العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، وتعطيل جهود الحكومة الحالية في تعزيز العلاقة مع الأميركيين، من خلال ادعائه، في تصريحات له أول من أمس الاثنين، أن وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد يئير لبيد أبرم مع الإدارة الأميركية تفاهمات تهدد الأمن القومي الإسرائيلي، على أساس عدم «القيام بأي خطوات مفاجئة» في كل ما يتعلق بمواجهة إيران. وسبق لنتنياهو أن أعلن، قبل أكثر من أسبوعين، أثناء وجود وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس في الولايات المتحدة، أن إسرائيل ستفضل الاحتكاك مع الولايات المتحدة على عدم مواجهة المشروع النووي الإيراني.

الحدث

يبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستعد لتصعيد القمع في الداخل الفلسطيني المحتل، مع مصادقة وزارة المالية في حكومة الاحتلال على ميزانية للشرطة من أجل شراء ذخيرة تحسباً لعودة التظاهرات، وذلك على وقع تواصل المواجهات والاعتقالات في الضفة

اعتدت قوات الاحتلال على أهالي حي الشيخ جراح مساء الأثنين (أحمد غرابلي/فرانس برس)

إسرائيل تستعد لتصعيد القمع

اشتباك مسلح في الضفة واعتداءات واقتحامات في الشيخ جراح

هدم واستيلاء

اخطرت قوات الاحتلال، امس الثلاثاء، بنيتها هدم منزل قيد الانشاء وبركس لتربية الماشية في بلدة بتير غربي بيت لحم جنوبي الضفة. كذلك، استولت امس على بيت متنقل «كرفان» في منطقة خلة النحلة جنوبي بيت لحم المحاذية لمستوطنة «افرات» المقامة على اراضي الفلسطينيين.

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

في الوقت الذي لا يزال فيه الغليان السمة الأبرز للمشهد في الضفة الغربية والقدس المحتلة، على وقع مواصلة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين على الفلسطينيين في مناطق مختلفة، على رأسها حي الشيخ جراح المقدسي المهدد بالإخلاء، والذي يسوده التوتر الشديد منذ مساء أول من أمس الإثنين، بعد اقتحامه والاعتداء على مواطنين فلسطينيين فيه، من قبل جنود الاحتلال والمستوطنين، فإن استعدادات أخرى تجري تحسباً لعودة الاحتجاجات في مدن الداخل الفلسطيني المحتل. وتستعد شرطة الاحتلال لقمع التظاهرات التي يتوقع أن تخرج في أي وقت، خصوصاً أن الهدوء السائد هناك حالياً «ظاهرياً»، بحسب الشرطة الإسرائيلية نفسها. وصادقت وزارة المالية الإسرائيلية في إجراءات سريعة، على ميزانية للشرطة من أجل شراء ذخيرة لتفريق التظاهرات، بينها قنابل صوتية وقنابل غاز وأعيرة إسفنجية، بعدما فرغت مخازنها منها إثر استخدامها الواسع خلال المواجهات في المدن الساحلية والعربية بالداخل المحتل، الشهر الماضي. كما تأتي الخطوة في إطار استعداد الشرطة لقمع تظاهرات واحتجاجات، خاصة في حال كانت مرتبطة باعتداءاتها في القدس المحتلة، وفق ما ذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة «هارتس»، أمس الثلاثاء.

ونقلت الصحيفة عن مصدر في الشرطة قوله إن «الهدوء الحالي ظاهري وحسب، ومثلما اندلعت المواجهات خلال عملية حارس الأسوار العسكرية (العدوان الأخير على غزة)، فإنها قد تندلع مجدداً»، وأن أي تصعيد أمني سيستوجب تعزيز قوات الشرطة في المدن والبلدات في الداخل الفلسطيني أيضاً. ورفعت الشرطة الإسرائيلية التأهب في صفوف قواتها في وادي عارة وام الفحم، نهاية الأسبوع الماضي، على خلفية مواجهات وقعت في القدس المحتلة، وبادعاء وصول معلومات استخباراتية حول علاقة محتملة بين المنتقلين في أعقاب اقتحام شرطة الاحتلال للمسجد الأقصى. وقال مصدر في الشرطة للصحيفة إن «مدينة عكا ستكون مركزاً تتجدد فيه المواجهات»، وأن «الأجواء التي سادت أحداث الشهر الماضي لم تهدأ حتى الآن، وحملة الاعتقالات في صفوف المواطنين العرب في المدينة مستمرة». وحسب مصادر في الشرطة، «ستكون هناك حاجة إلى تسريح استدعاء قوات احتياط من حرس الحدود ونقل قوات من الضفة الغربية»، موضحة أن «تدريبات الشرطة وقوات الاحتياط في حرس الحدود في الأشهر المقبلة ستركز على تفريق تظاهرات»، في غضون ذلك، وبعد ليلة صاخبة في حي الشيخ جراح، اقتحم عضو الكنيست الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش برفقة مجموعة من المستوطنين من جمعيتي «نخلات شمعون» و«عطيرات كهانيم»، عصر أمس الثلاثاء، الحي، وقاموا بجولة داخله، والدخول إلى منزل عائلة الكرد. وقال رئيس لجنة الحي، يعقوب عرفة، لـ«العربي الجديد»، إن مشادة كلامية حدثت بين عضو الكنيست ومرافقيه من جهة، وعائلة الكرد ومواطنين هناك من جهة أخرى، تدخلت في أعقابها شرطة الاحتلال، ما اضطر أعضاء المجموعة المقتحمة إلى مغادرة منزل عائلة الكرد ومن ثم مغادرة الحي. ووصف عرفة هذا الاقتحام بأنه «استعراض استفزازي». وكان أصيب 20 فلسطينياً خلال اعتداءات قوات الاحتلال على عائلات في حي الشيخ جراح، مساء الإثنين، بحسب ما أفاد الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس في بيان.

في سياق آخر، اقتحم عشرات المستوطنين، بقيادة المتطرف يهودا غليك، أمس الثلاثاء، باحات المسجد الأقصى، بحماية من شرطة الاحتلال. على وقع هذه الانتهاكات المتواصلة، قالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، في بيان أمس، إن حكومة الاحتلال الجديدة بقيادة نفتالي بينت، «تستغل الدعم الأميركي والاندفاع نحوها، للتعبير عن تطرفها وعدائها لشعبنا وحقوقه، وتوظفه لتعميق الاستيطان وإطلاق يد المستوطنين لمواصلة اعتداءاتهم، واستمرار عمليات القضم التدريجي للأرض الفلسطينية». ودانت الوزارة «الهجوم الوحشي الذي شنته قوات الاحتلال والمستوطنون ضد المواطنين العزل ومنازلهم في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة». كذلك، طالب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، أمس، المجتمع الدولي من خلال حركة عدم الانحياز، بـ«الوقوف عند مسؤولياته تجاه ما يتعرض له شعبنا وأرضه وممتلكاته، من جرائم شرسة تقودها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها الاستعمارية»، وذلك خلال كلمته أمام اجتماع لجنة فلسطين الوزارية لحركة عدم الانحياز، عبر الفيديو، والذي عقد بناء على طلب فلسطين.

يأتي ذلك بينما واصلت قوات الاحتلال حملات الاعتقالات، إذ شنت ليل الإثنين وفجر أمس الثلاثاء، حملة اعتقالات طاولت أكثر من 30 فلسطينياً بينهم أسرى محررون، من مناطق مختلفة من الضفة الغربية. كما شهد مخيم جنين شمال الضفة اشتباكات مسلحة بين شبان وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقتحمت المخيم. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن «المقاومين الفلسطينيين فتحوا نيرانهم تجاه قوات الاحتلال فجر أمس، وألقوا عدداً من العبوات الناسفة محلية الصنع تجاههم». وأسفرت الحملة العسكرية في مخيم جنين عن اعتقال ستة مواطنين فلسطينيين بينهم ثلاثة من أقارب أحد ممن تدعي قوات الاحتلال أنه من المطلوبين، وهم والده وشقيقه وابن عمته.

كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة قراوة بني حسان في محافظة سلفيت شمال الضفة، واعتقلت الأسيرين المحررين رمزي مرعي الذي أمضى 11 عاماً في سجون الاحتلال، وعمران مرعي، إضافة إلى اعتقال 10 مواطنين آخرين من آل مرعي ومواطن من آل ريان. وفي قرية بيت دجن شرق نابلس شمال الضفة، اعتقلت قوات الاحتلال الناشط إياد أبو جيش. وفي قرية سالم القريبة، فجرت قوات الاحتلال مدخل منزل عبد الجليل اشتية وفتشته، بعد أيام على اعتقال نجله أسيد، كما جرى اعتقال الشاب إسلام جاغوب من بلدة بيتا جنوب نابلس. كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال منزلاً في ضاحية ذنابة بمدينة طولكرم شمال الضفة واعتقلت الشقيقين عمار ويحيى ابو زهرة. في هذه الأثناء، استشهد نقيب في الأمن الوطني الفلسطيني، فجر أمس، بعد الاعتداء عليه من قبل مجموعة من المستوطنين بالقرب من مستوطنة «حومش» قرب نابلس، بحسب وسائل إعلام فلسطينية. وفي القدس، شنت قوات الاحتلال، فجر أمس، حملة اعتقالات في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وداهمت منازل عدة وفتشتها، إضافة إلى اعتقالات في القدس القديمة.

إصابات في حي الشيخ الجراح وحملة اعتقالات واسعة بالضفة

متابعة

النظام مستمر في قصف إدلب

لم يتوقف النظام السوري عن قصف محافظة إدلب، أمس الثلاثاء، فيما وسّعت تركيا نطاق قصفها قوات «قسد»

جلال بكور

جدّد النظام السوري، أمس الثلاثاء، خرق وقف إطلاق النار في إدلب ومحيطها، شمال غربي البلاد، في تصعيد مستمر منذ ثلاثة أسابيع، فيما عزّز قواته الموجودة في بادية السخنة بريف حمص، التي تشهد مواجهات مع خلايا تنظيم «داعش». في السياق، ذكر الناشط مصطفى المحمد لـ«العربي الجديد»، أن قوات النظام السوري قصفت بالمدفعية والصواريخ مناطق في قرى وبلدات إحسم والبارة وكنصفرة ومحيط مدينة أريحا في ريف إدلب الجنوبي، كما قصفت مناطق في قرى الزيارة وخربة الناقوس بريف حماة والأبزمو ومحيط الفوج 45 في ريف حلب الغربي، متسببة بأضرار مادية. وأفادت مصادر «العربي الجديد» بأن فصائل المعارضة ردت بقصف صاروخي على تجمعات لقوات النظام في قرية موخص بريف إدلب الجنوبي.

وكانت قوات النظام قد صعّدت، مساء أول من أمس الإثنين، وتيرة القصف على ريف إدلب الجنوبي، مودية بحياة سبعة أشخاص بينهم امرأتان، ومسببة إصابة 12 آخرين، بينهم ثلاث نساء وطفل، حسب ما أفاد به الدفاع المدني على موقعه الرسمي. وأضاف أن فرق الإنقاذ واجهت صعوبة كبيرة في الوصول إلى الأماكن التي تم استهدافها، لإسعاف الجرحى وانتشال الجثث، بسبب رصد قوات النظام للمنطقة واستهدافها المتكرر للطرقات، ومراقبة طائرات الاستطلاع لأي تحرك والاستهداف المزدوج للمكان أثناء العمل. وذكر الدفاع المدني أن قوات النظام السوري وروسيا تستخدم أسلحة متطورة وذات دقة عالية في استهداف المدنيين وفرق الدفاع المدني، وهي قذائف مدفعية موجهة بالليزر من نوع «كراسنوبول»، مضيفاً أن «هذا ما يؤكد أن القصف ممنهج بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا». ولفت الدفاع المدني إلى أنه «على الرغم من أن التصعيد العسكري للنظام وروسيا على ريف إدلب الجنوبي وسهل الغاب، مستمر منذ نحو 17 يوماً وراح ضحيته أكثر من 31 شخصاً بينهم طفلان وجنين واربع نساء، ومتطوع بالدفاع المدني السوري، إضافة إلى إصابة 64 آخرين بينهم أطفال ونساء، فلم يكن هناك أي تحرك دولي أو محاولة لإيقافه».

وحذّر الدفاع المدني من أن استمرار التصعيد ينذر «بموجة نزوح جديدة نحو مخيمات الشمال، المهددة أساساً بكارثة إنسانية مع اقتراب موعد التصويت في مجلس الأمن حول آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، في 10 يوليو/تموز المقبل، واحتمال استخدام روسيا حليفة النظام حق النقض (الفيتو) لإيقاف إدخالها من معبر باب الهوى الحدودي».

من جهتها، كشفت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن النظام استقدم تعزيزات جديدة من قواته مساء أول من أمس الإثنين، إلى ناحية السخنة في ريف حمص الشمالي الشرقي. ونقل تلك القوات من ناحية التيني في ريف دير الزور الغربي، مضيفة أن القوات ستشارك في عمليات التحصين وفي عمليات التمشيط البري ضد تنظيم «داعش» في بادية حمص.

وفي ريف دير الزور، خرجت تظاهرة في مدينة البصيرة احتجاجاً على ممارسات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي نفذت عملية أمنية، فجر أمس، في المدينة بدعم من التحالف الدولي ضد «داعش». وكشفت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أن التظاهرة خرجت بعد اعتقال «قسد»

اعتقلت «قسد» 4 عراقيين في مخيم الهول لانتمائهم لـ«داعش»

استخدم النظام قذائف مدفعية موجهة بالليزر من نوع «كراسنوبول» (الأناضول)

عشرات الشبان ومداهمتها للمنازل وإطلاقها النار بشكل عشوائي.

بدوره، جدد الجيش التركي قصفه المدفعي والصاروخي على مواقع لـ«قسد» في شمال سورية، موسّعاً نطاق قصفه في الساعات الأخيرة في محافظتي الرقة وحلب. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن الجيش التركي قصف مواقع لـ«قسد» في محور منبج بريف حلب الشمالي الشرقي، مضيفة أن المليشيات ردت بقصف مناطق تخضع للنفوذ التركي في شمال منبج وغربها، فيما لم ترد معلومات دقيقة عن وقوع خسائر بشرية من الطرفين.

وكان الجيش التركي قد وسع خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية من نطاق القصف على مواقع «قسد» لتشمل نواحي تل رفعت ومنبج وعفرين في ريف حلب وناحية تل أبيض في ريف الرقة الغربي، وذكرت مصادر لـ«العربي الجديد» أن القصف التركي في ناحية تل أبيض طاول موقعاً للنظام بجانب مواقع «قسد» وأدى إلى وقوع إصابات بشرية. وبحسب المصادر، فقد طاول القصف قرى صوان ومبلوجة وقزعلي وصوامع قزعلي وخربة البقر وعريضة وزنوبيا ولقلق وكور حسن وبير زنار، وكلها تقع غربي ناحية تل أبيض.

وفي شأن منفصل، أعلنت «قسد» عن اعتقال أربعة من العراقيين المقيمين في مخيم الهول للنازحين، وذكرت في بيان على موقعها الرسمي أن المعتقلين هم «مرتزقة من خلايا داعش في مخيم الهول».

تقرير

يهيمن الخلاف بين إقليم كردستان العراق وحزب «العمال الكردستاني» على الوضع الشامل للمشهد الكردي. ويتجلى ذلك في وقف الحوار الذي بدأ بين الأطراف الكردية العام الماضي في سورية

العلاقة بين أربيل و«العمال»

خلاف يهدد الحوار الكردي في سورية

امين العاصي، سلام حسن

تتجه العلاقة بين «الإدارة الذاتية» ذات الصبغة الكردية في الشمال الشرقي من سورية وبين إقليم كردستان العراق إلى توتر سياسي، ربما يهدّ تفاهمهما المستمر منذ سنوات عدة على مختلف الصعد، خصوصاً في الشق الاقتصادي، حيث يعد الإقليم البوابة الرئيسية لما بات يُعرف بـ«منطقة شرقي الفرات» التي تقع جلها تحت السيطرة الكردية. وفي آخر المحطات الخلافية، اتهمت إدارة معبر سيمالكا، الذي تديره «الإدارة الذاتية» مع الجانب العراقي، إدارة معبر فيشخابور المقابل في إقليم كردستان العراق بـ«اتخاذ قرارات منافية للأخلاق وحسن الجوار»، حسبما ذكر بيان صادر عنها، أول من أمس الإثنين. ودعت إدارة معبر سيمالكا سلطات معبر فيشخابور للتراجع عن هذه القرارات التعسفية، مطالبة المسؤولين في إقليم كردستان بالتدخل «لوقف هذه التصرفات والقرارات التعجيزية».

ويطالب معبر فيشخابور بإرسال استمارة تحتوي على جميع معلومات المسافرين، بحسب إدارة معبر سيمالكا، التي تعتبر أن هذه الإجراءات أجبرت المسافرين من المرضى على الانتظار أكثر من أربعة أيام، فضلاً عن رفض قبول الحالات الإسعافية التي كانت تدخل سابقاً إلى إقليم كردستان. وتوترت العلاقة بين «الإدارة الذاتية» التي يقودها حزب «الاتحاد الديمقراطي» والإقليم منذ عدة أيام، عقب اعتقال طاولت أكثر من 30 فلسطينياً بينهم أسرى محررون، من مناطق مختلفة من الضفة الغربية. كما شهد مخيم جنين شمال الضفة اشتباكات مسلحة بين شبان وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقتحمت المخيم. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن «المقاومين الفلسطينيين فتحوا نيرانهم تجاه قوات الاحتلال فجر أمس، وألقوا عدداً من العبوات الناسفة محلية الصنع تجاههم». وأسفرت الحملة العسكرية في مخيم جنين عن اعتقال ستة مواطنين فلسطينيين بينهم ثلاثة من أقارب أحد ممن تدعي قوات الاحتلال أنه من المطلوبين، وهم والده وشقيقه وابن عمته.

كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة قراوة بني حسان في محافظة سلفيت شمال الضفة، واعتقلت الأسيرين المحررين رمزي مرعي الذي أمضى 11 عاماً في سجون الاحتلال، وعمران مرعي، إضافة إلى اعتقال 10 مواطنين آخرين من آل مرعي ومواطن من آل ريان. وفي قرية بيت دجن شرق نابلس شمال الضفة، اعتقلت قوات الاحتلال الناشط إياد أبو جيش. وفي قرية سالم القريبة، فجرت قوات الاحتلال مدخل منزل عبد الجليل اشتية وفتشته، بعد أيام على اعتقال نجله أسيد، كما جرى اعتقال الشاب إسلام جاغوب من بلدة بيتا جنوب نابلس. كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال منزلاً في ضاحية ذنابة بمدينة طولكرم شمال الضفة واعتقلت الشقيقين عمار ويحيى ابو زهرة. في هذه الأثناء، استشهد نقيب في الأمن الوطني الفلسطيني، فجر أمس، بعد الاعتداء عليه من قبل مجموعة من المستوطنين بالقرب من مستوطنة «حومش» قرب نابلس، بحسب وسائل إعلام فلسطينية. وفي القدس، شنت قوات الاحتلال، فجر أمس، حملة اعتقالات في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وداهمت منازل عدة وفتشتها، إضافة إلى اعتقالات في القدس القديمة.

إصابات في حي الشيخ الجراح وحملة اعتقالات واسعة بالضفة

سورية، من خلال إدخال البشمركة السورية إلى المنطقة من إقليم كردستان العراق»، مشدّداً على أنه «لا يجوز أن ينفرد أي طرف بقرار السلم والحرب».

وفي السياق، يُلقي حزب «الاتحاد الديمقراطي» المسؤولية كلها على الجانب التركي في الأضطرابات التي تضرب المشهد الكردي في سورية. وتشير المتحدثة باسم الحزب سما بكداش، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «أن الدولة التركية هدفها القضاء على المكتسبات الكردية وتطبيق مخططاتها التوسعية». وتتهم بكداش الجانب التركي بالسعي إلى «حصول اقتتال بين الأكراد أنفسهم»، مضيفة أن الشعب الكردي واحد قُسّم بين أربع دول، وحصول حل للقضية الكردية في أي جزء سيكون له أثر على الأجزاء الأخرى، لذلك تحاول الدولة التركية القضاء على المشروع الديمقراطي الذي تم تحقيقه في روج آفا (التسمية الكردية لشمال شرقي سورية).

وحول الحوار الكردي الكردي الذي توقف بين أحزاب «الإدارة الذاتية» و«المجلس الوطني الكردي»، تلفت بكداش إلى أنه «ليس هناك موعد محدد للعودة إلى طاولة الحوار»، مؤكدة أن حزبها «يشجع الحوار، ونحن جاهزون لاستئنافه، والكرة الآن في ملعب المجلس الوطني الكردي». وتشير إلى أن على المجلس تبيان موقفه من استئناف الحوار، معتبرة أن «موقفنا واضح منذ سبعة أشهر وطالبنا بالعودة للحوار».

وفي السياق نفسه، يُلقي حزب «الاتحاد الديمقراطي» المسؤولية كلها على الجانب التركي في الأضطرابات التي تضرب المشهد الكردي في سورية. وتشير المتحدثة باسم الحزب سما بكداش، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «أن الدولة التركية هدفها القضاء على المكتسبات الكردية وتطبيق مخططاتها التوسعية». وتتهم بكداش الجانب التركي بالسعي إلى «حصول اقتتال بين الأكراد أنفسهم»، مضيفة أن الشعب الكردي واحد قُسّم بين أربع دول، وحصول حل للقضية الكردية في أي جزء سيكون له أثر على الأجزاء الأخرى، لذلك تحاول الدولة التركية القضاء على المشروع الديمقراطي الذي تم تحقيقه في روج آفا (التسمية الكردية لشمال شرقي سورية).

وحول الحوار الكردي الكردي الذي توقف بين أحزاب «الإدارة الذاتية» و«المجلس الوطني الكردي»، تلفت بكداش إلى أنه «ليس هناك موعد محدد للعودة إلى طاولة الحوار»، مؤكدة أن حزبها «يشجع الحوار، ونحن جاهزون لاستئنافه، والكرة الآن في ملعب المجلس الوطني الكردي». وتشير إلى أن على المجلس تبيان موقفه من استئناف الحوار، معتبرة أن «موقفنا واضح منذ سبعة أشهر وطالبنا بالعودة للحوار».

المجلس الوطني الكردي يريد شراكة عسكرية شمال شرقي سورية

لا عودة محددة للحوار الكردي الكردي في الأفق

شرق غرب

اشتباه بإصابة عمر البشير بكورونا

غاب الرئيس السوداني المعزول، عمر البشير، عن جلسة محاكمته، أمس الثلاثاء، بسبب المرض، فيما رجحت هيئة دفاعه احتمال إصابته بفيروس كورونا داخل سجن كوبر بالخرطوم. وأخبر رئيس هيئة الدفاع عن البشير، المحامي عبد الباسط سبدرات، المحكمة بأن موكله شعر بالمرض ولم يتمكن من الحضور، مشيراً إلى أن الأعراض التي ظهرت عليه ترجح إصابته بكورونا.

(العربي الجديد)

المغرب: اعتقال خلية تخطط لاعتداءات

أوقفت الشرطة المغربية، أمس الثلاثاء، أربعة أشخاص بمنطقة سيدي الزوين بجهة مراكش آسفي (جنوب المغرب) «يُشتبه في تخطيطهم لاستهداف منشآت حيوية ومقرات أمنية، ولتصفية أشخاص جسدياً باسم تنظيم داعش، في عملية أسفرت أيضاً عن حجز أسلحة بيضاء ومواد متفجرة»، وذلك بحسب بيان للمكتب المركزي للأبحاث القضائية. وأوضح البيان أن «المتطرفين الأربعة تتراوح أعمارهم بين 22 و28 سنة».

(العربي الجديد)

40 دولة تطالب بدخول مراقبين لشينجيانغ

طالبت أكثر من 40 دولة في بيان أمس الثلاثاء، الصين بالسماح لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالوصول فوراً إلى إقليم شينجيانغ للنظر في التقارير حول احتجاز أكثر من مليون إنسان هناك بالمخالفة للقانون، وتعرض بعضهم للتعذيب أو العمل القسري. وتلت السفيرة الكندية ليزلي نورتون البيان المشترك حول الصين، أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، نيابة عن الدول الأربعين ومن بينها أستراليا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وأميركا.

(رويترز)

غلاف

تمرّ أفغانستان بمرحلة انتقالية صعبة، تراوح بين السباق الذي تخوضه حركة «طالبان» للسيطرة على مواقع جديدة، والسعي الأميركي لتأمين ظهر الشرعية الأفغانية بعد إتمام الانسحاب

أفغانستان

انسحاب أميركي متأرجح

«طالبان» تُطبق على مناطق إضافية

تكبر التحدّيات الأمنية في أفغانستان، على وقع استمرار الانسحاب الأميركي منها، في ظلّ مواصلة حركة «طالبان» هجماتها وسيطرتها على مناطق جديدة أخيراً من جهة، وفي ظلّ إعادة الانتشار الأمني والاتفاق على دور باكستان وتركيا في البلاد من جهة أخرى. وتحاول الولايات المتحدة رسم خريطة أمنية - سياسية مستقبلية لأفغانستان، بما يؤمّن استمرار العمل بالاتفاق الموقّع بينها وبين «طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة في 29 فبراير/ شباط 2020، وتزخيم الحوار الأفغاني - الأفغاني ودفعه قدماً. وهو ما دفعها لتوجيه دعوة إلى الرئيس الأفغاني أشرف غني وكبير مفاوضي الحكومة في المحادثات مع «طالبان» عبد الله عبد الله لزيارة البيت الأبيض، بعد غد الجمعة، حسبما أعلنت المتحدثة باسم الرئاسة الأميركية جين ساكي، مساء الأحد الماضي، مضيفة أن «الزيارة ستؤكد الشراكة الدائمة بين الولايات المتحدة وأفغانستان في وقت يتواصل فيه الانسحاب العسكري». وياتي اللقاء في واشنطن في أعقاب إعلان «طالبان» سيطرتها على منطقة ميوند في قندهار، وعلى منطقة مديرية إمام صاحب في ولاية قندوز، مهددة ما تبقى من الوجود الحكومي فيهما.

وتوحي الحملات العسكرية لـ«طالبان» بأزمة أمنية كبرى تنتظر الحكومة بعد الانسحاب الشامل للقوات الأجنبية، تتعلق بالسيطرة على المدن الرئيسية في مختلف الولايات، خصوصاً العاصمة كابول، مع ما يستدعيه ذلك من تفكك السلطة الشرعية، وتحوّل أفغانستان إلى ساحة اقتتال واسعة، تُطيح بكل ما تحقق في العقدين الماضيين، تحديداً في سياقات تمكين السلطات والجيش، وتهدد تالياً سلام الوسط الآسيوي، واستقرار دول الجوار، خصوصاً باكستان وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان.

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، مساء أول من أمس الإثنين، أنّ وتيرة انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان قد تتباطأ إذا واصلت حركة «طالبان» تحقيق مكاسب ميدانية في الهجمات التي تشنّها على جبهات عدّة، مشدّدة في الوقت عينه على أنّ هذا الأمر لن يؤثر على الموعد النهائي لإتمام الانسحاب المقرر في 11 سبتمبر/ أيلول المقبل. وردّاً على سؤال بشأن الهجمات التي تشنّها الحركة في أفغانستان وتأثيرها على وتيرة الانسحاب الأميركي من هذا البلد، قال المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي، خلال مؤتمر صحافي، إنّ «الخطط يمكن أن تتبدّل وتتغيّر إذا تغيّر الوضع». وأضاف «إذا كانت هناك أيّ تغييرات يتعيّن إجراؤها بما يتعلّق بوتيرة أو نطاق أو حجم الانسحاب في أي يوم أو أسبوع معيّن، فنحن نريد الاحتفاظ بالمرونة للقيام بذلك». لكنّ كيربي شدّد على أنّ «هناك شيئين لم يتغيّرا: أولاً، سننجز الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من أفغانستان، باستثناء تلك التي ستبقى لحماية الوجود الدبلوماسي. وثانياً، سيتمّ ذلك بحلول مطلع سبتمبر، وفقاً لما أمر به القائد الأعلى» للقوات المسلّحة (الرئيس جو بايدن). وكان بايدن قد قرّر في شهر إبريل/ نيسان الماضي، خلافاً لتوصية الجيش، سحب جميع القوات الأميركية من أفغانستان بحلول الذكرى العشرين لهجمات 11 سبتمبر 2001. وقد تمّ حتى يوم الإثنين، إنجاز أكثر من 50 في المائة من عمليات الانسحاب. ولفت كيربي إلى أنّ الجيش الأميركي سيواصل تقديم إسناد جوّي للقوات الأفغانية، لكنّه شدّد على أنّ هذا الدعم لن يستمرّ على حاله حتى اليوم الأخير للوجود العسكري الأميركي في أفغانستان. وقال «ما دامت لدينا القدرات في أفغانستان، سنواصل تقديم المساعدة للقوات الأفغانية، لكن عندما يقترب الانسحاب من نهايته، ستنخفض هذه القدرات، ولن تكون متاحة بعد ذلك». وأضاف «بينما أتحدّث إليكم، ما زلنا نقدّم بعض الدعم، لكنّ هذا الوضع سيتغيّر».

وفي موازاة الانسحاب الأميركي، تحقق «طالبان» تقدّماً ميدانياً على حساب القوات الأفغانية التي تتكفّ منذ شهر مايو/ أيار الماضي بوتيرة تثير القلق. وحالياً باتت الحركة موجودة تقريباً في كل ولايات البلاد وهي تطوّق مدناً كبيرة عدة، وهي استراتيجية سبق أن اتّبعتها في تسعينيات القرن الماضي للسيطرة على الغالبية الساحقة من أراضي البلاد وفرض نظامها، الذي أطيح به بعد الغزو الأميركي في عام 2001، على خلفية أحداث 11 سبتمبر.

وحول المرحلة الأمنية المقبلة، أفاد البنتاغون بأنه يدرس تفاصيل الدعم المفترض تقديمه لتركيا في أفغانستان، بعد الانسحاب الأميركي وانسحاب بقية جنود حلف شمال الأطلسي. وحول ملف تأمين مطار حامد كرزاي في العاصمة كابول، تطرّق كيربي إلى تفاصيل الاتصال الهاتفي بين وزيري دفاع تركيا والولايات المتحدة خلوصي آكار وأوستن لويد أخيراً، كاشفاً أن المكالمة تأتي استكمالاً للقاء الذي جرى بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والأميركي جو بايدن على هامش قمة الأطلسي التي انعقدت في 14 يونيو/ حزيران الحالي. وأضاف أن «تركيا وافقت على أداء دور ريادي في حماية المطار، لكن العمل لا يزال مستمراً بخصوص التفاصيل، فهناك الكثير من الأمور التي ينبغي القيام بها». وأشار إلى أن الجانب التركي طلب الحصول على دعم من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وأشار إلى أنهم يدرسون الموضوع. وردا على سؤال عما إذا كانت واشنطن مستعدة لتقديم دعم مالي أو لوجستي لتركيا في هذا الموضوع، أجاب كيربي: «كما قلت لكم ندرس هذا الموضوع، ولا نعلم بعد ماهية الدعم الذي سيقدّم بشكل دقيق». وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن، في تصريحات صحافية على هامش اجتماعاته مع قادة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، أن بلاده تسعى إلى مشاركة بأكستان والمجر في المهمة الجديدة بأفغانستان، بعد مغادرة قوات الحلف والولايات المتحدة. وأفادت تقارير إعلامية بأن تركيا، التي لم تتخرط قواتها بالقتال في أفغانستان، عرضت تأمين مطار حامد كرزاي الدولي. وأضاف، يوم الخميس الماضي، أنه «يمكن لتركيا أن تتحمل مزيداً من المسؤولية في أفغانستان بعد قرار الولايات المتحدة الانسحاب منها». ومن المقرر أن يزور مسؤولون من وزارة الدفاع الأميركية تركيا، اليوم الخميس، لبحث أمن مطار كابول. وقال مسؤولون أتراك رفضوا الكشف عن هوياتهم إن أعضاء من وزارة الدفاع التركية سيستقبلون الوفد الأميركي لبحث «كل التفاصيل المتعلقة بمواصلة عمل» المطار.

تخشى الولايات المتحدة سقوط كابول بيد «طالبان» (فرانس برس)

النقاش مستمر حول كيفية مساعدة تركيا في حماية مطار كابول

اكد خان رفض بلاده استضافة قواعد اميركية عسكرية

عقدان من الفشل

اعتبر الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي (الصورة) أنّ الولايات المتحدة التي قدمت إلى بلاده لمحاربة الإرهاب وجلب الاستقرار، تغادرها الآن بعد عقدين وقد فشلت في كلتا المهمتين. وأضاف في مقابلة مع وكالة «اسوشييتد برس» أن القوات الأميركية بصدد مغادرة أفغانستان «خلفه وراءها «كارثة»، موضحاً أن «التطرف بلغ أعلى مستوياته في الوقت الحالي، وبالتالي فالمجتمع الدولي قد فشل في محاربة هذا التطرف وتحقيق الاستقرار».

ولا تقتصر التحديات على الانسحاب ومستقبل أفغانستان فحسب، بل ثمة نقاط لا تزال عالقة، أبرزها مصير نحو 18 ألف أفغاني عملوا لدى القوات الأميركية، يأمل بعضهم ممن عملوا مترجمين بالحصول على تأشيرة هجرة إلى الولايات المتحدة، خشية التعرض لأعمال انتقامية من «طالبان» في حال عادت الحركة إلى الحكم في كابول. ولا تحبذ إدارة بايدن نقلهم راهناً وتفضل إعطاءهم تأشيرات خاصة، رغم أن البنتاغون أعلن منذ أسابيع أنه بدأ تحضيرات لعملية إجلاء كبيرة.

مع العلم أن «طالبان» دعت مترجمي القوات الدولية الأفغان إلى «التوبة» والبقاء في أفغانستان، بعد مغادرة القوات الغربية التي تسرّع انسحابها من البلاد. وأكدت، في 7 يونيو/ حزيران الحالي، أن هؤلاء الأفغان «لن يواجهوا أي خطر من جهتنا» وأنه «لا ينبغي على أحد أن يغادر البلاد». وشدّدت على أن «عدداً كبيراً من الأفغان أخطأوا خلال السنوات العشرين الأخيرة (في اختيار) مهنتهم وعملوا مع القوات الأجنبية كمترجمين أو حراس أو في وظائف أخرى، والآن مع انسحاب القوات الأجنبية، يشعرون بالخوف ويسعون إلى مغادرة البلاد». وأضافت «طالبان» أن «الإمارة الإسلامية تريد أن تقول لهم إن عليهم إبداء التوبة عن أفعالهم السابقة وعدم الانخراط في المستقبل في مثل هذه الأنشطة، التي تُعدّ بمثابة خيانة للإسلام ولبلدهم». واعتبرت أنه «لا يجب على أحد أن يغادر»، مؤكدة أن «الإمارة الإسلامية لن تنسى لهم بمشاكل، وتدعوهم إلى العودة للحياة الطبيعية وإلى خدمة بلدهم. لن يواجهوا أي ضغط من جهتنا». وأكدت «كنا ننظر إليهم كأعدائنا، لكن منذ لحظة مغادرتهم صفوف العدو، سيصبحون مجدداً أفغاناً عاديين في وطنهم ولا ينبغي أن يخافوا، لكن إذا ادّعوا مواجهة خطر ما للحصول على ما يسمّى باللجوء، فهذه مشكلتهم وليست مشكلة المجاهدين».

على صعيد آخر، أبدى رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان استعداد بلاده لأن تكون شريكة للولايات المتحدة في إحلال الأمن والسلام في أفغانستان، من دون السماح لها بإقامة قواعد عسكرية، لأن التاريخ، وفقاً له، أثبت أن الخيار العسكري في أفغانستان فاشل. وكتب خان في مقال له في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أول من أمس الإثنين، أن لبلاده مصالح في أفغانستان، التي عانت من ويلات الحرب على مدى عقود. ولخّص تلك المصالح باستتباب الأمن والتنمية الاقتصادية، وأن لا تكون أفغانستان مرة أخرى ملاذاً للإرهابيين.

كما أكد خان أن بلاده تعارض أي استيلاء عسكري على أفغانستان، لأنه سيؤدي إلى عقود متجددة من الحرب الأهلية، مشدّداً على أنه لا يمكن لـ«طالبان» أن تسيطر على كل البلاد، لكن من الضروري ضمّها إلى العمل السياسي. وحيال سياسات بلاده في الماضي، أقرّ خان بأن باكستان أخطأت بالاصطفاف بين الأطراف الأفغانية المتحاربة، وقد تعلمت من تلك التجربة. بالتالي ليس لدى إسلام أباد أي طرف مفضل في أفغانستان، بل تتعامل مع كل حكومة تتمتع بثقة الشعب الأفغاني. وتطرّق رئيس الوزراء الباكستاني إلى ما وصفه معاناة بلاده بسبب انضمامها إلى «التحالف من أجل القضاء على الإرهاب»، إذ قُتل 70 ألف باكستاني، كما تضرّر قطاعا السياحة والاستثمار في بلاده، علاوة على الخسائر المالية، التي قدّرها بنحو 150 مليون دولار. وأوضح في المقال أنه تمّ استهداف باكستان من قبل الإرهابيين بعد انضمامها إلى التحالف المعارض للإرهاب، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة شنّت هجمات داخل باكستان بطائرات بلا طيار، ما أدى إلى تقوية الجماعات المسلحة وخلق الكراهية ضد الأميركيين. وكشف خان أن واشنطن مارست في السابق ضغوطاً على إسلام أباد لإرسال قواتها إلى منطقة القبائل، وهو ما فعلته، غير أن ذلك أدى إلى نزوح نصف سكان المنطقة، وانعكس سلباً على تصاعد الموجة الإرهابية، وقُتل جرّاء ذلك 500 شرطي في إقليم خيبربختونخوا المحاذي لمنطقة القبائل، عدا عن تزايد العمليات الانتحارية التي استهدفت الجيش الباكستاني، مودية بحياة العديد من أفراده.

وفي نهاية المقال، أعرب خان عن قلق بلاده بشأن اندلاع حرب أهلية في أفغانستان وتأثيراتها على بلاده، لافتاً إلى وجود ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في باكستان حالياً، وأي حرب جديدة ستدفع إلى تدفق المزيد من اللاجئين، وستزعزع الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية الباكستانية. وكانت وسائل إعلام أميركية قد أفادت أخيراً، بأن واشنطن تناقش مع إسلام أباد مسألة إنشاء قواعد أميركية في باكستان من أجل مراقبة الأوضاع في أفغانستان، بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية بحلول 11 سبتمبر/ أيلول المقبل، في الذكرى العشرين لتعرّض الولايات المتحدة لاعتداءات وقف خلفها تنظيم «القاعدة» بقيادة زعيمه الراحل أسامة بن لادن.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

معركة مزار الشريف

اعلنت السلطات الافغانية، امس، مقتل 31 مسلحا من حركة «طالبان» في قضاء بلخ ومحيط مدينة مزار الشريف شمالي البلاد، وفقا لـ«قيادة فيلق شاهين 209» الافغانية. وتضاربت الانباء حول السيطرة على قضاء بلخ. ووفقا لبيانات الامم المتحدة، تسيطر طالبان على 50 الى 70 في المائة من اراضي البلاد، باستثناء مراكز المدن. وذكرت وكالة «الاناضول» ان الحركة تسيطر على اكثر من 130 قضاء من إجمالي 407 اقضية في عموم البلاد.

قضية

إنهاء الوجود الأميركي في العراق

ضغوط متواصلة من الفصائل المسلحة وتأثيرات سياسية وأمنية للخطوة

في الوقت الذي تواصل فيه قوى وفصائل عراقية حليفة لطهران ضغوطها على حكومة مصطفى الكاظمي من أجل إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلاد، ولا سيما الأميركي، تسود مخاوف من انعكاسات سلبية قد تطرأ على المشهد الأمني والسياسي، في حال الإقدام على هذه الخطوة، على غرار ما يجري في أفغانستان

عنصان المختار

فتح التمدد الأخير لمسلحي حركة «طالبان» وسيطرتهم على عدد من المديريات والمناطق الأفغانية على وقع الانسحاب الأميركي وتراجع الدعم الجوي الأميركي للقوات الأفغانية في تلك المناطق، جدلاً سياسياً وأمنياً جديداً في العراق، بشأن إمكانية تأثر الوضع الأمني في البلاد، إذا ما قررت الولايات المتحدة سحب ما تبقى من قواتها بشكل نهائي ووقف الدعم الجوي للقوات العراقية، كما تطالب منذ ما يقرب من عامين قوى سياسية وفصائل مسلحة حليفة لطهران. وتمتلك واشنطن حالياً قرابة 2500 جندي وعسكري في العراق، وهو أقل تمثيل عسكري لها منذ العام 2015، بعد انسحاب قرابة ثلاثة آلاف عسكري منذ مطلع مارس/آذار من العام الماضي ولغاية الآن، وإنهاء التواجد في قواعد ومواقع عسكرية عدة أبرزها «التاجي» بمحافظة صلاح الدين، و«كي وان» في محافظة كركوك، و«التقدم» بمحافظة الأنبار، و«البعاج» بمحافظة نينوى، وترك معدات عسكرية مختلفة تقدر بنحو 80 مليون دولار للقوات العراقية، وُصف بعضها بأنه هدية في إطار الدعم الأميركي لبغداد بمواجهة تنظيم «داعش».

وتتوزّع القوات الأميركية في العراق حالياً على ثلاث قواعد رئيسة هي «عين الأسد»، و«حرير»، في الأنبار وأربيل غربي وشمال البلاد، إضافة إلى معسكر «فيكتوريا» قرب مطار بغداد الدولي، لكن الدعم الأوسع الذي تقدمه القوات الأميركية متأت من الغطاء الجوي الذي يؤمن مساحات واسعة في صحراء الأنبار والحدود العراقية السورية ومناطق شمال العراق، وأبرزها سلاسل جبال حمرين، وقره جوخ، والحضر والجزيرة، ضمن نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى. وتنفذ الطائرات الأميركية بشكل شبه يومي وضمن مهام التحالف الدولي، عمليات ضدّ تنظيم «داعش»، انطلاقاً من قواعد في الخليج العربي وقاعدة إنجرليك التركية. كما تتولى القوات الأميركية بشكل مباشر عمليات دعم جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ووحدات خاصة في الجيش في مهام تستهدف كبار قيادات تنظيم «داعش» وخلاياه في العراق، إضافة إلى تقديم برامج تدريب ودعم عسكري لضباط سلاح الجو ووحدات الدروع والدبابات. وتضطلع قوى سياسية عدة في بغداد أبرزها تحالفا «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، و«ولاية القانون» بزعامة نوري المالكي، على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بشأن ضرورة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلاد، بينما تواصل فصائل مسلحة شن هجمات صاروخية وأخرى بطائرات مسيرة على مصالح أميركية وقواعد عسكرية تضم قوات أميركية وأخرى تتبع التحالف الدولي، ضمن سياسة الضغط الأقصى على الحكومة. يأتي ذلك وسط ترقّب لعقد جولة رابعة للحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، بموعد مبدئي كشفت عنه خلية الإعلام الأمني في وقت سابق، وقالت إنه سيكون بين شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب المقبلين في واشنطن، خلال زيارة مرتقبة للكاظمي للعاصمة الأميركية، سيكون على رأس جدول أعمالها بحث وضع القوات الأميركية وجاهزية القوات العراقية، مع كبار المسؤولين في البيت الأبيض.

وما زالت حكومة الكاظمي تتحدث في هذا الإطار عن سحب القوات القتالية الأجنبية، في إشارة إلى عدم موافقتها على انسحاب القوات الأميركية ككل، أو إنهاء التفويض الممنوح للتحالف الدولي منذ نحو 7 سنوات، وهو ما ترفضه أطراف حليفة لطهران وتعتبره تحايلاً من قبل الحكومة.

وفي هذا السياق، كشف مسؤول عسكري في قيادة العمليات المشتركة بالعاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن «العراق سيشهد خلال الفترة المقبلة الإعلان عن انسحاب دفعة جديدة من الجنود الأميركيين ليتراجع العدد الكلي للقوات الأميركية في البلاد إلى قرابة الألفي عسكري؛ أكثرهم سيكون تحت عنوان مدربين ومستشارين ولن تكون لديهم أي مهام قتالية، على غرار القوات التي كانت موجودة طوال سنوات الحرب المباشرة ضد تنظيم داعش، بمعنى أنهم غير قادرين على مغادرة القواعد التي يتواجدون فيها من دون مرافقة القوات العراقية». وأضاف أنّ «الخطوة تأتي ضمن نتائج الجولات السابقة للحوار الاستراتيجي واللجنة الفنية المشتركة التي بدأت أعمالها في إبريل/نيسان الماضي بين العراق والولايات المتحدة»، ومن المرجح، وفقاً للمسؤول ذاته، أن يتم الإعلان عن الخطوة قبل حلول الانتخابات المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. واستبعد المسؤول العسكري أن يحصل انسحاب كامل للقوات الأجنبية ضمن التحالف الدولي في العراق، هذا العام على الأقل، قائلاً إن «التقييم الذي قدمه قادة الجيش والمسؤولون الأمنيون للحكومة، بيّن استمرار الحاجة للدعم الجوي الذي تقدمه القوات الأميركية للعراق في تتبع بقايا تنظيم داعش وجيوبه المسلحة، وتحديداً في صحراء غرب العراق والمحور الشمالي الممتد على طول يصل إلى 300 كيلومتر من سلسلة جبال حمرين ولغاية الحدود مع سورية من جهة نينوى، فضلاً عن الحاجة لبرامج التدريب والدعم والتسليح الذي تقدمه دول التحالف للعراق». واعتبر المسؤول ذاته أنّ «وقف الدعم العسكري الأميركي للعراق في الوقت الحالي ستكون له انعكاسات سلبية على المشهد الأمني عموماً». والسبت الماضي، أكد المستشار السياسي للحكومة، مشرق عباس، وجود مساعٍ لـ«إنهاء وجود القوات القتالية الأميركية الموجودة ضمن التحالف الدولي، الذي تقوده واشنطن، نهاية العام الحالي»، معتبراً أن بلاده «لا تحتاج لقوات قتالية على أرضها؛ سواء أميركية أو غيرها، والجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي (عُقدت في إبريل الماضي) بين بغداد وواشنطن، أقرّت فقرات الانسحاب وتشكيل لجان عسكرية مشتركة».

دفعة جديدة من الجنود الأميركيين ستنسحب في الفترة المقبلة

وكانت آخر دفعة من العسكريين الأميركيين أعلنت بغداد عن انسحابها رسمياً، في 21 نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، بواقع 500 جندي أميركي كانوا يتولون مهام قتالية في البلاد. وقالت السلطات في بغداد حينها إنّ الانسحاب يأتي على ضوء الحوار الاستراتيجي بين البلدين.

في السياق ذاته، حذّر عضو التحالف الكردستاني، والنائب السابق في البرلمان، ماجد شنكالي، من أن الانسحاب الأميركي «سينعش جيوب وخلايا التنظيمات الإرهابية، خصوصاً في مناطق نينوى وصلاح الدين وكركوك»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «على الرغم من كون الوضع مختلف بين الحالة العراقية والأفغانية، لكن انسحاب القوات الأميركية سيؤدي لحالة عدم توازن وتزايد نفوذ عصابات داعش في المناطق المرخوة». واعتبر شنكالي أنّ «القوات العراقية ما زالت غير قادرة على مسك ملف الأمن في البلاد، وقوات الدفاع الجوي وسلاح الجو غير مكتملين للسيطرة على الأوضاع». وتابع «الانسحاب فيه خطر كبير على استقرار العراق والمنطقة، إذا لم تكن هناك جهوزية عراقية»، معتبراً أنّ «الانسحاب سيصب في صالح النفوذ الإيراني، وتمدد الفصائل والأذرع المسلحة التابعة لطهران». لكن عضو البرلمان العراقي عن تحالف «الفتح»، وليد السهلاني، كشف لـ«العربي الجديد»، عن «تقرير جديد صدر عن رئاسة أركان الجيش العراقي، أكد قدرة العراق على إدارة الملف الأمني بالكامل من دون الحاجة للقوات الأجنبية». وأضاف السهلاني أنّ «التقرير كان واضحاً، وجرت مناقشته خلال الاجتماع الأخير للجنة الفنية المشتركة بين العراق والتحالف الدولي، وهناك قناعة بعدم حاجة العراق لقوات برية». واعتبر أنّ «هناك فرقا كبيرا بيننا وبين أفغانستان؛ ميدانياً وعسكرياً وسياسياً وفنياً. لكن نعم، لا بدّ من أن يكون هناك حراك سياسي نطمئن من خلاله دول الجوار والعالم بأن العراق مقتدر، ويمكنه إدارة ملفه الأمني من دون الحاجة للقوات الأجنبية، ولن يتكرر سيناريو 2014 (اجتياح داعش لمناطق واسعة بالعراق) مرة أخرى».

من جانبه، اعتبر الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي، إياد الدليمي، أنّ «نتائج أي انسحاب أميركي سريع من العراق ستكون سياسية أكثر من كونها أمنية»، مؤكداً على «عدم وجود أوجه للمقارنة بين الحالتين الأفغانية والعراقية». وأضاف الدليمي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تنظيم داعش اليوم ليس كما كان عام 2014، ووجود التنظيم حالياً بات محصوراً في مناطق متباعدة جغرافياً داخل العراق، ناهيك عن قلة عدد المسلحين وفقر البنى التحتية العسكرية والتسليحية له، وغياب الكثير من عوامل قوته التي كان يتمتع بها إبان مرحلة صعوده. لكن هذا لا يعني أن الانسحاب الأميركي من العراق قد لا يتسبب بزيادة الهجمات، ويمكن اعتبار أنّ داعش يترقّب هذه اللحظة وما زالت لديه الرغبة في القتال وإعادة ترتيب صفوفه، لكن كما أسلفت لن يكون بذات تأثيره السابق». واعتبر الدليمي أنّ «السؤال الأهم الآن هو هل يمكن أن يكون الانسحاب الأميركي من العراق شاملاً؟ بمعنى سحب جنود الأرض وطائرات السماء؟ لا أعتقد أنّ واشنطن معنية بإنهاء وجودها العسكري في العراق على الطريقة الأفغانية، وإذا ما حصل خروج واسع للقوات الأميركية، فبالتأكيد سيبقى هناك تواجد عسكري في مناطق إقليم كردستان الذي لا يخضع فعلياً لسلطة بغداد».

(شارك في التغطية من بغداد: سلام الجاف)

اتهامات لحكومة الكاظمي

قال النائب في البرلمان العراقي عن تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، محمود الربيعي، أن حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي (الصورة) «غير جادة في مسألة الانسحاب الأميركي من العراق». وأضاف في تصريحات، أول من أمس الاثنين، لوسائل إعلام محلية، أن ما وصفها بـ«المقاومة» باتت «تمتلك ورقة ضغط كبيرة على الولايات المتحدة لإخراج قواتها من العراق، وهناك تكليف شرعي وقانوني يفرض إخراج القوات الأميركية».

تصعيد كلامي تزامناً مع زيارة أميركية لسيول

بيونغ يانغ تقلّل من تطلعات واشنطن

فيما تبحث الولايات المتحدة عن طريق لاستعادة الحوار مع بيونغ يانغ، تخرج التصريحات الكورية الشمالية، على شكل توزيع أدوار بين كيم جونغ أون وشقيقته النافذة

تبحث واشنطن إلغاء مجموعة عمل مشتركة مع سيول (Getty)

فيما لم تبلور إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بعد، سياسة واضحة المعالم تجاه كوريا الشمالية، لا سيما ضمن خطتها التي تعد أولوية لها لمواجهة الصين، تسعى هذه الإدارة حتى الآن للإبقاء على سياسة سلف بايدن، دونالد ترامب، عبر مدّ اليد إلى بيونغ يانغ، ضمن استراتيجية «العصا والجزرة»، ولكن بإيحاء أن ذلك يأتي بعيداً عما سعى إليه ترامب من تسخير مهاراته في عالم الأعمال، في محاولة للوصول إلى صفقة مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وهو ما باء بالفشل. وترسل واشنطن على الدوام، إشارات برغبتها مواصلة قنوات الحوار، لا سيما لجهة سعي بايدن إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. من جهتها، تواصل بيونغ يانغ إصدار تصريحات متناقضة حول رغبتها في الحوار، منذ وصول بايدن إلى السلطة، على الرغم من الضغوط الاقتصادية التي تزداد في الداخل.

وقلّلت شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، كيم يو جونغ، أمس الثلاثاء، من شأن أي تطلعات لواشنطن، أو إمكانية لاستئناف الحوار بين البلدين، معتبرة أنها هذه التطلعات خاطئة، وأنها ستصيب واشنطن بـ»خيبة أمل كبرى». وكيم هي مستشارة بارزة لشقيقها، وتتمتع بنفوذ كبير داخل السلطة الكورية الشمالية، وحزب العمال الشيوعي في هذا البلد. وقالت في بيان نقلته وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية، إن الولايات المتحدة تسعى على ما يبدو «للتخفيف عن نفسها»، مضيفة أن لدى الأميركيين تطلعات «خاطئة» من شأنها أن «تغرقهم في خيبة أمل كبرى». وتزامنت تصريحات شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، مع زيارة مدّتها خمسة أيام يجريها الدبلوماسي الأميركي الرفيع المسؤول عن ملف كوريا الشمالية، سونغ كيم، والمعين حديثاً، إلى سيول، حيث قال أول من أمس الإثنين، إنه مستعد للقاء قادة بيونغ يانغ «في أي مكان ووقت، ومن دون شروط مسبقة»، مشيراً إلى أنه يتطلع إلى «ردّ إيجابي قريباً». لكنه شدّد على أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ستواصل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ضد بيونغ يانغ، مضيفاً أن بلاده «تحث أيضاً جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخصوصاً أعضاء مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، على أن تفعل الأمر ذاته، لمواجهة التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية على المجتمع الدولي».

وفي خطوة أخرى، اتفقت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على بحث إلغاء مجموعة عمل مشتركة بينهما، كانت قد تشكلت في عام 2018، لتنسيق سياسة البلدين تجاه بيونغ يانغ، واستفزت الأخيرة. واجتمع سونغ كيم، أمس، بالرئيس الكوري الجنوبي مون جيه إن، ووزير شؤون الوحدة لي إن يونغ. وذكرت وزارة الخارجية في كوريا الجنوبية، في بيان، أن سونغ كيم اتفق في محادثات مع نظيره الكوري الجنوبي نو كيو دوك (خلال لقاء جمعهما أمس بسيول مع نظيريهما الياباني، تاكيهيرو فوناكوشي)، على

> شقيقة كيم: لدى الأميركيين تطلعات خاطئة ستغرقهم في خيبة

«النظر في إلغاء مجموعة العمل» مع السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز التنسيق على مستويات أخرى.

وكانت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، قد تعهدت باتباع نهج عملي ومحسوب مع بيونغ يانغ، يقوم على الجهود الدبلوماسية، لإقناعها بالتخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها للصواريخ البالستية. وأكد بايدن، خلال استقباله الرئيس الكوري الجنوبي، مون جيه إن، في البيت الأبيض، في 21 مايو/أيار الماضي، أن واشنطن وسيول «تتشاركان العزم على الانخراط دبلوماسياً مع كوريا الشمالية، لاتخاذ خطوات براغماتية من شأنها تخفيف التوترات، فيما نتقدم نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية»، وهو ما اعتبره مون جيه إن هدفاً ملحاً. لكن بايدن رفض مقاربة ترامب للأزمة، وسعيه لبناء علاقة شخصية ودية مع الزعيم الكوري الشمالي. وقال بايدن إنه «إذا كان هناك التزام حول ما إذا كنت سألتقيه (أي بكيم جونغ أون)، فالجواب هو نعم. لكن الالتزام عليه أن يكون حول وجود نقاش بشأن ترسانته النووية».

وردّ الزعيم الكوري الشمالي الأسبوع الماضي على ذلك، خلال الاجتماع العام للجنة المركزية لحزب العمال، والذي استمر أربعة أيام، بقوله إن على بيونغ يانغ الاستعداد للحوار والمواجهة في آن معاً، لكنه اعتبر أن المواجهة هي أكثر أهمية، مع الحاجة إلى «السيطرة المستقرة» على الوضع في شبه الجزيرة الكورية. ورأت واشنطن أن هذه التصريحات مثيرة للاهتمام، بحسب سوليفان، الذي قال لشبكة «إيه بي سي» إن الإدارة الأميركية «ستنتظر لمعرفة إن كان سيعقبها أي نوع من الاتصالات المباشرة أكثر معنا بشأن طريق محتمل للمضي قدماً».

وأقرّت كوريا الشمالية نهاية الأسبوع الماضي، بأنها تواجه أزمة غذاء، في ظل معاناة هذا البلد، في قطاع الزراعة. وعزلت كوريا الشمالية نفسها بدرجة أكبر منذ ظهور وباء كورونا، وهو ما أدى إلى تباطؤ حركة التبادل التجاري مع بكين، التي تعد طوق النجاة لاقتصادها، فيما تُفرض قيود مشددة على جميع الأنشطة المرتبطة بالعمل الإغاثي الدولي. وتعهّد كيم في مؤتمر الحزب بإخراج بلاده من الضائقة.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)